



التعليم عن بعد
علم اجتماع (المستوى الخامس)

علم الاجتماع الحضري

د/ حسام صالح

تنسيق : أبو فيصل KFU
ناوي الرحيل (سابقاً)

❖ التعريف بعلم الاجتماع الحضري :

- كان من النادر استخدام مصطلح حضري قبل ق ١٩ ويعرف قاموس أكسفورد -كلمة حضري بأنها « كل ما يتصل بالمدن أو الحياة المدنية » وهذه الكلمة مشتقة من الكلمة اللاتينية *urbis* وهو اصطلاح كان الرومان يستخدمونه للدلالة على المدينة وخاصة مدينة روما .

❖ **ويعرف علم الاجتماع الحضري بأنه :** « فرع من فروع علم الاجتماع العام يستخدم مناهجه ، وأدواته ومفاهيمه في دراسة الحياة الاجتماعية داخل المجتمع الحضري » .

- وإذا كان علم الاجتماع يمكن تعريفه بأنه العلم الذي يدرس البناء الاجتماعي وال العلاقات الاجتماعية ، فإن علم الاجتماع الحضري يمكن تعريفه بأنه **« علم اجتماع الحياة الحضرية »** أي دراسة الجماعات وال العلاقات الاجتماعية في المجتمع الحضري .

❖ **ويمكن تعريف علم الاجتماع الحضري بأنه :** « العلم الذي يهتم بدراسة المدينة باعتبارها مركز الحضرة » .

• وفي قاموس علم الاجتماع يعرف علم الاجتماع الحضري بأنه **« علم اجتماع حياة المدينة »** بما في ذلك تحليل الحياة كظاهرة اجتماعية في حد ذاتها ، و دراسة مشاكل معينة لأنها تحدث داخل المدينة .

❖ **وقد يعرّف علم الاجتماع الحضري بأنه :** « العلم الذي يدرس الظواهر الاجتماعية الحضرية ، ويهتم في المقام الأول بدراسة المدينة في نموها وتطورها باعتبارها مجتمعاً متميزاً ، كما يدرس مدى تأثيرها لوظائفها و تحطيمها والمشكلات التي تعانيها »

❖ **أهم موضوعات الدراسة في علم الاجتماع الحضري :**

- يمكن حصر أهم مجالات وموضوعات علم الاجتماع الحضري في النقاط التالية :
 - ١) دراسة المدن والمراكز الحضرية والمناطق المجاورة لها .
 - ٢) دراسة البنى الاجتماعية للحياة الحضرية .
 - ٣) دراسة المدينة ودورها التاريخي ونشأتها وتطورها وأنماطها ووظائفها .
- ٤) دراسة المشكلات الاجتماعية في المدينة مثل مشكلات الجريمة والفساد والكثافة السكانية والمواصلات والترويج وغيرها من المشكلات الناجمة عن ظاهرة التحضر .
- ٥) دراسة خصائص الحياة الحضرية وتطورها .
- ٦) دراسة الإيكولوجيا الحضرية وال العلاقات بين المجتمع وبئته الطبيعية .
- ٧) دراسة تأثير المدن أو الحياة الحضرية على السلوك الاجتماعي والنظم الاجتماعية وال العلاقات الاجتماعية .
- ٨) دراسة المجتمعات المحلية الحضرية ، والمقارنة بينها وبين المجتمعات الريفية المحلية الأخرى (تحليل مقارن) والتعرف على الخصائص المميزة لهذه المجتمعات المحلية الحضرية .

المنهج جديد وكله معلومات ، وكل سطر محل سؤال

نصيحتي : ذاكر بذمة وضمير ☺



❖ نشأة علم الاجتماع الحضري وتطوره :

- يعد علم الاجتماع الحضري أحد فروع علم الاجتماع ، وقلّاً ما تطّوراً واضحاً وممیزاً في العصر الحديث في أوروبا وأمريكا خاصة مع نمو المدن وتنامي أهميتها الكبيرة في تغيير مجرى حياة المجتمع .
- ومن خلال تحليل المسار التاريخي للدراسات الحضريّة نجد أن في بداياتها كانت تتعرّض ظواهر علم الاجتماع الحضري في سياق دراسة موضوعات أخرى، ولم تقصد هذا الموضوع لذاته أو تنتبه لما له من أهمية خاصة .
- وقد بدأ الدراسات الحضريّة في القرن السادس عشر ، حيث كان من أوائل الرواد الذين اهتموا بهذا الموضوع العالم الإيطالي جوفاني بوترو الذي نشر في عام ١٥٩٨ كتابه بعنوان «أسباب نمو المدن» حيث درس فيه المدينة عن طريق تبع نموها التاريخي .
 - وقد جاء بعد ذلك جدون سوجورج في دراسته بعنوان «علم الاجتماع الحضري المقارن» ، مشيراً فيها إلى أن القرن السادس عشر هو البداية الفعلية لصياغة النظرية للدراسات الحضريّة .
 - وفي عام ١٨٥٨ م قدم ماكس فيبر كتابه الشهير الذي يحمل اسم «المدينة» حيث عرض فيه لتحليل طبيعة المدينة وبحث وظائفها السياسية والإدارية .
 - ثم جاءت بعد ذلك أدنا فيبر عام ١٨٩٩ لتقدم بحثاً بعنوان «نمو المدن في القرن التاسع عشر» .
- وفي عام ١٩١٠ م نشر رينيه مورييه كتابه الذي يحمل اسم «نشأة المدن ووظيفتها الاقتصادية» وكان هذا العمل مساهمة مميزة وإيجابية في تقديم صياغة نظرية ومنهجية وإسهاماً نظرياً في علم الاجتماع الحضري .
- ويمكن القول أن الدراسات المتعلقة بعلم الاجتماع الحضري في أوروبا قد اهتمت بالتناول التاريخي المقارن للظاهرة الحضريّة كموضوع أساسى لدراسته النظرية والتطبيقية باعتبارها وحدة اجتماعية مميزة لها سماتها الخاصة من حيث نشأتها وتطورها بنائياً ووظيفياً .
- أما في أمريكا فظهر اهتمام علماء الاجتماع الحضري بموضوعات متعددة ، وقد تمثل ذلك في أعمال لويس ممفورد حيث قدم كتابين الأول يحمل اسم «المدينة في التاريخ» والثاني «ثقافة المدن» ، حيث عرض «مفورد للتحليل التاريخي في دراسة المدن كأساس لعلم الاجتماع الحضري .
- ثم قدم لويس ويرث في عام ١٩٣٨ مقالته الشهيرة عن «الحضارة كأسلوب للحياة» والذي اهتم فيها بتحليل خصائص المجتمع الحضري على اعتبار أن المدينة وحدة اجتماعية خاصة تتسم ب特اليات معينة تفرد بها ولا يمكن توافرها في أي وحدة اجتماعية أخرى ، مما يدعوه للتأكيد على أهميتها ك مجال لدراسة علم الاجتماع الحضري .
- أما روبرت بارك فقد قدم كتابه عام ١٩٥٥ م الذي يحمل عنوان «المجتمع الحضري» وقد ركز في هذا الكتاب على دراسة نمو المدن وأثرها في بنائها الإيكولوجي ، كما أشار في هذا الكتاب إلى أن علم الاجتماع الحضري بوجه عام هو الدراسة السوسيولوجية للمدن أو الحياة في المدينة .
- وفي العالم العربي فقد كانت هناك إسهامات عديدة نشطت الدراسات الحضريّة أمثال : مصطفى الخشاب في كتابه «الاجتماع الحضري» ، عبد المنعم شوقي في كتابه «مجتمع المدينة» ، والسيد الحسيني في كتابه «المدينة» وغيرهم من الباحثين العرب الذين ناقشوا المدينة من زوايا متعددة لعل أهمها مشاكل المجتمع الحضري وملامح التغيرات التي طرأت على المدينة العربية في العصر الحديث وغيرها .



- ويمكن القول أن جميع الدراسات السابقة قد ساهمت بشكل كبير في دعم الإطار النظري والمنهجي لعلم الاجتماع الحضري وإثراء جوانبه التطبيقية باعتباره فرع من فروع علم الاجتماع العام .

❖ خصائص الحياة الحضرية :

- ١) الحضرية تتناسب طردياً مع عدد السكان بحيث كلما زاد عدد السكان في مدينة ارتفعت فيها نسبة الحضرية ارتفاعاً ملحوظاً
- ٢) إن أهم سمة للحضرية هي شكل العلاقات التي تقوم بين الناس ونوع العمل الذي يقومون به والتخصص وتقسيم العمل ومدى اتساع نطاقه .
- ٣) المهاجرون من الريف للمدينة يحتفظون بالروابط الريفية وأثارها تظل عالقة بسلوكهم أول الأمر ثم يتحررها تدريجياً حتى تختفي .
- ٤) انتشار الصناعة في أغلب المجتمعات يميل إلى خلق مراكز صناعية مستقلة تصبح مدن بعد حين .
- ٥) تحدد المدينة نوع العمل الذي يقوم به الفرد فكل فرد يتخصص في نوع معين من العمل .
- ٦) تمتاز الحياة الحضرية بالتكيف السريع ، فالفرد الذي لا يستطيع التكيف سرعان ما يتخلّف بل يتتبأ له الباحثون بالمرض النفسي لكن الفرد المتكيف المتفاعل هو الذي يمكن له البقاء في المدينة، فالتكيف السريع شرط أساسى للحياة الحضرية الناجحة .
- ٧) تمتاز الحياة الحضرية بأنها مرنة غير جامدة سريعة التغير ، وتتسم علاقات الناس فيها بالمرونة والقابلية للتغيير والتكيف للمواقف المختلفة التي تكون نتيجة لتغير المراكز والأدوار التي يقوم بها كل منهم .
- ٨) أن كل فرد في المدينة يعد مسؤولاً عن نفسه وعن تصرفاته بعكس الحياة الريفية التي تتميز بالروح الجماعية والتماسك بين أفرادها وتحمل المسؤولية الجماعية.
- ٩) تعد الحياة الحضرية أوسع نطاقاً من الحياة الريفية :
 - ففي الحضر يكون للشخص مطلق الحرية في اختيار نوع التعليم أو الحرف وكذلك طريقة حياته الشخصية ،
 - بينما في الريف لا يوجد كثير من الخيارات لتعليم الحرف المختلفة .



❖ مفهوم التحضر :

- ويشير مفهوم التحضر إلى معانٍ عديدة تختلف باختلاف التصورات التي تتناول مفهوم التحضر بالتحليل والتفسير .
- فمن الناحية اللغوية ، يرجع أصل الكلمة (تحضر) إلى الكلمة اللاتينية Urbs والتي تستخدم للإشارة إلى المدينة .
- وقد ورد في (المنجد) أن لفظ "حضر" ضد "غاب" ، ويشتق من الحضر لفظ "الحاضر" أي ساكن الحضر خلاف البادي ساكن البدو ، كما جاء لفظ "تحضر" في ذكره أن البدوي تشبه بأخلاق الحضر فتحضر .
- ويذكر قاموس علم الاجتماع أن التحضر يعني حركة السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية . كما يعني انتشار أنماط السلوك وأساليب الفكر الحضرية "
- ويشير معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية أن "التحضر" مفهوم ديناميكي يشير إلى عملية تحويل المناطق الريفية إلى مناطق حضرية ، كما يتضمن التحضر تغييرات أساسية في تفكير الناس وسلوكهم وقيمهم الاجتماعية ، كما يتضمن تغييرات في الاتجاهات نحو العمل " .
- ويعرف «كلايد ميتشل» التحضر بأنه "عملية التحول إلى حضر ، الانتقال إلى المدن ، والتحول من الزراعة إلى غيرها من المهن الشائعة في المدن ، وما يرتبط بذلك من تغيير الأنماط السلوكية " . ويفضل «ميتشل» استخدام الكلمة تحضر للإشارة إلى نمو أشكال وقواعد السلوك التي تميز المناطق الحضرية .
- ويتناول «كنجزلي دافيز» مفهوم التحضر من منظور ديموغرافي ، فقد ذهب إلى أن التحضر : "يشير إلى نسبة عدد السكان الذين يتركزون في مناطق العمران الحضري إلى العدد الكلى للسكان . أو الزيادة في نسبة عدد السكان الذين يتركزون في المدينة " .
- ويذهب (داريل مونتيرو وآخرون) إلى أن مفهوم التحضر له وجهان أحدهما فيزيقي والآخر اجتماعي .
- ويتمثل الجانب الفيزيقي في الإشارة إلى نسبة سكان الحضر إلى سكان الريف ، أو تزايد نسبة الناس الذين يقيمون في الأماكن الحضرية عن نسبة الذين يقيمون بالأماكن الريفية .
- أما الجانب الاجتماعي للتحضر فيشير إلى عملية التغير في أنماط الحياة والتي تصاحب زيادة انتقال الناس من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية

❖ التصورات المختلفة للتحضر :

- 1) التصور السلوكي :
- ويرى التحضر في إطار عملية تكيف السلوك الشخصي ، بمعنى أنه يركز على سلوك الأفراد ، وهناك أنماط معينة من السلوك أو الأفكار التي يمكن وصفها بأنها حضرية بغض النظر عن البيئة الاجتماعية أو المحلية التي توجد في إطارها تلك الأنماط ولذلك فإن عملية التحضر وفق هذا التصور تمثل خبرة الأفراد السلوكية على مر الزمن .
- 2) التصور الديموجرافي :
- يركز التصور الديموجرافي للتحضر على التغيرات التي تطرأ على نسبة سكان الحضر ، من زيادة عدد الأفراد وحجم المناطق الحضرية . كما ينظر هذا التصور إلى التحضر على أنه عملية تركز سكاني ، وبالتالي نجده يهتم بمتغيرين أساسيين في تناوله للتحضر هما : السكان والمكان .



التصور الثنائي :

- يذكر التصور الثنائي لمفهوم التحضر الانتباه أساساً على نماذج الأنشطة الاقتصادية للسكان . حيث يؤكد على التغيرات في البناء المهني للوظيفة ، والتغيرات التكنولوجية كمؤشر للانتقال إلى التحضر .
- وفي ضوء التصورات السابقة لمفهوم التحضر ، يرى (بوتر) أنه يمكن النظر إلى التحضر على أنه يتضمن ثلاثة أنماط أساسية من التغير :
 - يتمثل الأول في التغيرات المستمرة في السلوك الإنساني .
 - أما الثاني فيشير إلى التغيرات في الحجم والكثافة والتركيب السكاني في مختلف المناطق .
 - ويتحدد الثالث في التغيرات الأساسية التي تحدث في البناء الاقتصادي للمجتمع .
- وعلى هذا الأساس ، يفترض « بوتر » أن التحضر عملية معقدة تتضمن في آن واحد أنماط التغير السابقة والتي تختلف الأهمية النسبية لها من وقت لآخر ومن مكان إلى آخر

المفاهيم المرتبطة بالحضر :

- هناك بعض المفاهيم التي ترتبط بمفهوم التحضر مثل : مفهوم النمو الحضري ، مفهوم الحضرة .
- **(1) النمو الحضري :**
 - يعد مصطلح « النمو الحضري » من المفاهيم التي ترتبط دائماً بمفهوم التحضر ، حتى أن هناك تداخلاً في استخدامهما . وقد يرجع هذا التداخل إلى أن المفهومين تارياً ظهرتا معاً في نفس الوقت .
 - ويشير مصطلح النمو الحضري إلى زيادة عدد سكان المدن ذات الأحجام المختلفة (مثل المدن المائة ألفية ، أو تلك التي يبلغ عدد سكانها ٢٠٠٠٠ شخص فأكثر ، أو ١٠٠٠٠ شخص فأكثر)
 - وقد يستخدم مصطلح النمو الحضري للإشارة إلى جانبين أساسيين هما : النمو المطلق لسكان الحضر ، والاتساع في البنية الحضرية .
 - وإذا كان النمو الحضري يشير إلى زيادة عدد سكان المدن بوجه عام . فإن التحضر يشير إلى العملية التي تسم بها هذه الزيادة بما في ذلك عملية تحول الحياة الريفية إلى حياة حضرية .
 - وفي إطار التداخل بين مفهومي النمو الحضري والحضر ، نجد أن (ديفيز) يميز بين التحضر ونمو المدن كطريقتين مختلفتين لقياس توزيع السكان في المدينة ، حيث ينظر إلى التحضر على أنه مسألة إقامة فقط .
 - كما يرى « ديفيز » أن هناك خطأ شائعاً في اعتقادنا أن التحضر يعني ببساطة نمو المدن أو زيادة حجمها . ويستند « ديفيز » في تفسيره لهذا الرأي على أساس أن المدن يمكن أن تنمو دون أي تحضر ، بشرط أن ينمو السكان الريفيون بشكل متساوٍ لنمو السكان الحضريين أو بمعدل أكبر منه .
 - ويمكن القول إن النمو الحضري يمثل أحد جوانب التحضر ، فإذا كان النمو الحضري يشير إلى الزيادة الكمية لسكان المدينة ، أو اتساع نطاق المدن ، فإن التحضر يشير إلى العملية التي يزداد بها عدد السكان ، كما يشير التحضر إلى كافة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المصاحبة لعملية النمو الحضري .



مفهوم الحضريّة :

- يعد مصطلح (الحضريّة) من المصطلحات القرية لمصطلح التحضر ، حيث يستخدم كل من المفهومين على أنّهما متراوّهان ، مما يؤكّد ضرورة توضيّح الفرق بينهما .
- فمن الناحيّة التاريخيّة ، نجد أن المفهومين - الحضريّة والحضر - يرتبطان معاً ، فسكان المدن هم أول من مارس الحضريّة كأسلوب للحياة ، إلا أن هذا الارتباط لا يعد ارتباطاً مطلقاً ، ففي كثير من الدول الغربيّة على سبيل المثال اختار كثير من سكان الريف (الحضريّة) كأسلوب حياة دون أن يتخلّوا للإقامة في المدينة .
- ويفرّق «كوبين وكاربنتر» بين الحضريّة والحضر ، على أساس أن التحضر يعني ظاهرة الاستيطان في المدينة ، بينما يشير مفهوم الحضريّة إلى الطريقة التي تميّز بها الحياة المرتّبطة بالاستيطان في المدينة .
- ويرى «برجل» أن التحضر يعد بمثابة عملية ، في حين تعتبر الحضريّة هي الحالة أو الظروف القائمة . ومن ثم فإن التحضر كعملية يمكن تصوّره على أنه الجانب الديني المتحرّك في حين تمثل الحضريّة الجانب المستقر الثابت .
- ويؤكّد «ويروث» على أن العوامل الأيكولوجيّة المتمثّلة في زيادة الحجم ، وارتفاع الكثافة السكانيّة واللاتجانس السكاني - والتي تنتّج عن التحضر - يكون لها آثار نفسية واجتماعية متعدّدة على سكان المدينة وتشكل هذه الآثار معاً نمطاً جديداً من الشّاقة - أسلوب الحياة - هو ما يسمى بالحضريّة .
- و يؤكّد «هيس» على أن التحضر يشير بوجه عام إلى عوامل الحجم والكثافة واللاتجانس السكاني في الأماكن الحضريّة ، في حين أن الحضريّة تعتبر ظاهرة اجتماعية أو أسلوب للحياة يتم من خلاله استبدال أساليب الحياة التقليديّة المرتّبطة بحياة الريف أو القرية بمعايير وأساليب السلوك الفردية .
- ويبيّن المفهوم الواسع للحضريّة بوجه عام إلى كل المظاهر السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة وغيرها لأسلوب الحياة الحضريّة وذلك بخلاف التحضر . فالحضريّة ليست عملية يتم بمقتضها النمو الحضري ، ولكنها بالأحرى تعد محصلة نهاية للتحضر
- ويوضح مما سبق ، أن التحضر يمثل العملية التي يتم من خلالها النمو الحضري وبالتالي يزداد حجم السكان وكثافتهم وتباينهم داخل المدينة . بينما تعد الحضريّة هي المحصلة النهائية لتلك العملية ، حيث تمثل الجانب الإنساني للتحضر ، فهي تتضمّن الأنماط الثقافية والتفاعلات الاجتماعيّة الناجمة عن زيادة معدلات التحضر ، و تظهر هذه التفاعلات الاجتماعيّة في صورة انتشار العلاقات الثانوية والغائيّة ، وضعف الروابط الأسريّة والقرائيّة وزيادة حدة الصراع الاجتماعي

❖ أنماط التحضر :

- يمكن تصنيف التحضر في عدة أنماط مختلفة في ضوء مجموعة من الاعتبارات ، فقد ويصنّف التحضر وفقاً لأسلوب الحياة في المجتمع ، كما قد يصنّف وفقاً لمدى سرعة تحول الأنشطة المختلفة في المجتمع ، بينما قد ينظر إلى التحضر من ناحية أخرى في إطار التأثيرات الخارجيّة على المجتمع ومدى تأثير المجتمع بها ، أو في ضوء اتساع الأنشطة الصناعيّة ومدى توافر التكنولوجيا الحديثة وما يتبع ذلك من تغييرات في نمط العلاقات الاجتماعيّة داخل المجتمع



- ووفقا للاعتبارات السابقة ، فإنه يمكن تحديد أربعة أنماط أساسية للتحضر هي :

١) التحضر التقليدي :

- يشير إلى الأسلوب المعيشي القائم في نطاق جغرافي محدود بمركز حضري (مدينة) ، ويتسم بتركيب سكاني يتشكل من الحضريين والريفيين المهاجرين ، ويسود فيه النشاط الاقتصادي غير الزراعي ، وتشيع فيه العلاقات الاجتماعية الثانوية ، وتتعايش في ظله القيم الثقافية التقليدية والمستحدثة

٢) التحضر السريع :

- ويشير إلى تلك الحالة التي يمر بها النمط الحضري لبعض المجتمعات ، وتتسم بتركيز سكاني شديد ، وتحول سريع من النشاط الزراعي إلى الأنشطة الصناعية أو التجارية أو الخدمية ، وتغير مادي سريع وملموس دون أن يلاحظه تغير معنوي يمس القيم الاجتماعية والثقافية السائدة بنفس الدرجة من السرعة .
- ويتجزء عن نمط التحضر السريع العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ، وتحتفل هذه المشكلات في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية .

- ففي الدول المتقدمة يمثل التحضر - في وقت واحد - ظرفاً سابقاً ونتيجة لارتفاع مستوى المعيشة ، حيث ارتبط التحضر في هذه الدول بزيادة تقسيم العمل والتخصص وتقدير التكنولوجيا ، وارتفاع مستوى المهارة الإنتاجية .
- أما في الدول النامية فلم يرتبط التحضر ارتباطاً واضحاً بهذه المتغيرات ، حيث لا يشير التركيز السكاني الحضري في هذه الدول إلى سيطرة واضحة للإنسان على الطبيعة ، بل إن هذا التركيز يمثل نتيجة أساسية لهجرة السكان الريفيين إلى المدن حيث يواجهون البطالة والفقر .

٣) التحضر التابع :

- يمثل التحضر التابع أحد أنماط التحضر الهامة ، ويقصد به الحالة التي تمر بها معظم الأنماط الحضارية ببلدان العالم الثالث وتشكل بصفة رئيسية من التأثيرات الخارجية الواردة من المجتمعات الأخرى ، والتأثيرات الداخلية (المحلية) التي تنموا في ظل البناءات الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية بالمجتمع التابع والتي تؤثر في تحديد حركة هذا المجتمع .

٤) التحضر الصناعي :

- ويقصد به تلك العملية التي تحدث بالمجتمع نتيجة ظهور النشاط الصناعي وسيادته بالنمط الحضري ، و تستند هذه العملية إلى مقومات رئيسية أهمها :
- ملاءمة البيئة الطبيعية ، ووفرة الموارد الاقتصادية ، واتساق البنيان الاجتماعي والإطار الثقافي القائمين .
- وينجم عن هذه العملية تأثيرات عديدة أبرزها :
- تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والاقتصادية ، وتحول أسواق البناء الاجتماعي من مضمونها التقليدي إلى إطارها المحدث بما يتضمن ذلك من بروز علاقات اجتماعية جديدة .



❖ مؤشرات قياس التحضر :

- ١) **متوسط دخل الفرد** باعتباره قوة مؤثرة في تحديد المستوى المعيشي والاجتماعي للفرد .
- ٢) **الصحة العامة** ويدخل في نطاق ذلك متوسط العمر ودرجة انتشار المرض وارتفاع الوعي الصحي ، ومدى توفر الخدمات الطبية والعلاجية .
- ٣) **نظام الإسكان ومستواه ومدى توفر المسكن** بالنسبة لعدد السكان وتتوفر المرافق والخدمات العامة .
- ٤) **المستوى التعليمي والوعي الثقافي** ، ويدخل في نطاق هذا المعيار نسبة المتعلمين بالنسبة للعدد الإجمالي للسكان ونسبة القوة العاملة الوطنية المتعلمة المتدربة فيها ، وعدد المدارس والجامعات والمركز البحثية التدريبية ومستوى ثقافة الفرد في المجتمع .
- ٥) **نمط الاستهلاك** الذي يعكس ثقافة الفرد ومدى تحضره لأنه يتشكل في إطار القيم والمعايير الاجتماعية التي يكتسبها الفرد داخل المجتمع.
- ٦) **استخدام مصادر الطاقة** ويتضمن ذلك درجة الوعي الاجتماعي التي تعكس درجة التحضر من خلال الأسلوب الحضري الذي يستخدمه الفرد في التعامل مع هذه المصادر مثل استخدام المياه والكهرباء ووقود السيارات وغيرها .



أولاً: نظرية الحضري كأسلوب للحياة :

- تعد نظرية «لويس ويرث» عن (الحضري كأسلوب للحياة) إحدى النظريات التي توضح لنا الآثار الناجمة عن الحضريه والتحضر في المجتمع الحضري . وقد نالت هذه النظرية اهتماماً كبيراً في إطار تراث علم الاجتماع الحضري ، نتيجة لأمررين
هما:
 - **الأول :** يتمثل في أن (ويرث) حاول من خلال هذه النظرية أن يصل إلى قياس مقبول وواقعي يمكن أن يكون من الناحية المقارنة صالحًا لمميز أنواع أو أنماط متعددة من الحياة الاجتماعية التي ينطوي عليها المجتمع الحديث
 - **الثاني:** فيتمثل في أن كثيراً من الباحثين قد وجدوا أن تلك النظرية يمكن أن تكون مدخلاً مناسباً يتبنى وجهة نظر علم الاجتماع ويغلب على الصعوبة الكامنة في تعدد المداخل والمقاييس التي كان يدرس من خلالها علماء الاجتماع الحضري المدينة .
- وتدور نظرية (ويرث) حول ثلاث سمات أو خصائص إيكولوجية - **حجم المجتمع وكثافته واللاتجانس السكاني** - يمكن التنبؤ من خلالها بأن مجموعة من الأفراد تستطيع أن تتفاعل بشكل ما . وعلى هذا الأساس حاول (ويرث) الكشف عن أشكال التفاعل الاجتماعي والتنظيم الاجتماعي التي تظهر في المدينة .
حيث افترض أن :
- زيادة عدد السكان ، وارتفاع كثافتهم ، وارتفاع درجة اللاتجانس السكاني ، تؤدي بشكل واضح إلى ظهور الأشكال أو الصور المرتبطة بالحضريه . كما أنها تؤثر على التنظيم الاجتماعي وعلى الحالة النفسية لسكان المدينة .
- ويذهب ويرث إلى أن زيادة حجم المجتمع كسمة أساسية من سمات المجتمع الحضري ، تؤدي إلى :
 - اتساع نطاق النوع الفردي ، فكلما زاد عدد الأفراد المشاركون في عملية التفاعل ، زادت الاختلافات الاجتماعية والشخصية بينهم ، ومع مرور الوقت تؤدي زيادة هذه الاختلافات الاجتماعية والشخصية إلى إضعاف الروابط التقليدية للقرابة والجيرة والبناء الأسرى ، بالإضافة إلى انكسار العواطف التي تنشأ نتيجة للمعيشة المشتركة لأجيال متعاقبة .
- ويشير (ويرث) إلى أن حجم المجتمع يؤثر على طبيعة العلاقات بين الأفراد ، فزيادة حجم المجتمع تؤدي إلى إعاقة أعداد كبيرة من الأفراد ، وبالتالي تحد من إمكانية أن يتعرف كل فرد على الآخرين ، مما يجعل العلاقات الاجتماعية سطحية وعابرة ولا شخصية بل وجزئية أيضاً .
- ويفسر (ويرث) ذلك على أساس أن الناس لا يتفاعلون على المستوى الشخصي مع كل شخص داخل المدينة ، بل يتفاعلون مع الشخص الذي يدخل في دائرة اهتماماتهم الشخصية على نحو منظم .
- ولذلك نجده يؤكد على أن معرفتنا بالآخرين تتجه نحو الارتباط بعلاقات المنفعة ، بمعنى أن الدور الذي يلعبه كل شخص في حياتنا يُنظر إليه على أنه يمثل وسيلة لإنجاز وإحراز أهدافنا .
- ومن ناحية أخرى ، يذهب (ويرث) إلى أن زيادة حجم المجتمع تؤدي إلى زيادة السحر من الضبط الاجتماعي والعاطفي الذي تمارسه الجماعات الأولية على أفرادها ، وما ينتج عن ذلك من تفكك اجتماعي وشعور بالاغتراب .



- فحياة المدينة تسهم بشكل كبير في التحرر من تلك الضوابط الاجتماعية ، حيث يشتغل معظم سكان المدينة في الأعمال الشخصية ، وفي إطار علاقاتهم الاجتماعية مع الآخرين ، نجد أنهم يعرفون بعضهم البعض بشكل سطحي ، ونتيجة لذلك يعيش سكان المدينة معاً دون توافر الروابط العاطفية العميقه ، حيث يشعرون بالوحدة والعزلة حتى وسط العامة من الناس ، والى جانب ذلك يتعلم سكان المدينة الشعور بعدم الاستقرار وعدم الأمان كأسلوب للحياة .
- ويؤكد (ويرث) على أن التابع الشخصي الموجود لدى سكان الحضر يكون له آثار سلبية ، فسكان المدينة يتركون دون تدعيم أو مساعدة ، وأن عليهم أن يعانون وحدهم أثناء أزماتهم المادية دون مساندة من أحد ، لذلك يؤدي هذا التابع الشخصي إلى ضعف الروابط الاجتماعية داخل المجتمع المحلي ، وبالتالي غياب الشعور بالانتماء للمجتمع العام .
- وجود التابع الشخصي في المدينة على النحو السابق ، قد أدى إلى عجز الشخص الحضري عن تحقيق أهدافه ، مما يجعله في حاجة للارتباط مع أفراد آخرين من يشاركونه الاهتمامات في جماعات منظمة ، وذلك من أجل تحقيق أهدافه . ولذلك تتعدد المنظمات التطوعية التي تسعى بشكل مباشر إلى تحقيق أهداف متعددة تتفق مع مختلف الحاجات والاهتمامات الإنسانية .

- أما فيما يتعلق بعامل الكثافة السكانية ، فقد افترض (ويرث) أن زيادة الكثافة السكانية في المجتمع ، تؤدي إلى زيادة الحاجة للتخصص والتمايز ، وزيادة التقارب الفيزيقي في مقابل تباعد العلاقات الاجتماعية بين السكان ، بالإضافة إلى أنها تؤدي إلى زيادة العزل المكاني للأفراد وإحلال الضبط الرسمي محل الروابط غير الرسمية .

- ومن ناحية عامل اللاتجانس ، فيشير (ويرث) إلى أنه يعد واحداً من أهم خصائص المدينة ، كما يعتبر محصلة لعاملين الحجم والكثافة معاً . وتؤدي زيادة اللاتجانس السكاني إلى تعقيد نظام التدرج الطبقي وزيادة الحراك الاجتماعي داخل البيئة الحضورية . ونتيجة لذلك فإن الجماعات الأولية تصبح أكثر ضعفاً ، إلى جانب ظهور أنماط مختلفة من الجماعات التي ينتمي إليها الأفراد داخل المجتمع .

- وقد أوضح «ويرث» في هذا الإطار ، أن الانتماء إلى جماعات مختلفة يؤدي إلى ولاءات مختلفة ومتصارعة ، لأن كل جماعة قد تتطلب نماذج من السلوك تتعارض مع ما تتطلبه جماعة أخرى ، ويستنتج (ويرث) من ذلك أن ساكن المدينة يكون أكثر عرضه للتنقل الاجتماعي والجغرافي وأضعف ولاءً للجماعة أو للبيت أو حتى المدينة نفسها .
- ويرى «ويرث» أن الأسرة كجماعة أولية قد تأثرت إلى حد كبير بالحضارية . فزيادة حجم المجتمع الحضري وما يتسم به من تميزات بنائي واضح ، قد أسهم في توفير بدائل للأسرة خاصة فيما يتعلق بتقديم الخدمات والمساعدات التي كانت تقوم بها ، بالإضافة إلى وجود الجماعات الاجتماعية الأخرى بالمدينة – كالزماله في العمل أو الأصدقاء في النادي – قد ساعد أعضاء الأسرة على الابتعاد عن المنزل بوجه عام . مما أدى إلى فقدان الأسرة لوظائفها وضعف قدرتها على ممارسة الضبط على أفرادها ، وبالتالي أصبحت الروابط الأسرية تتسم بالضيق والسطحية .
- ويؤكد «ويرث» على أن الحضارية قد أدت بوجه عام إلى ضعف الجماعات الأولية في المجتمع الحضري ، كما أن النمو السريع للمدن قد أدى إلى اختفاء وسائل الضبط الاجتماعي التقليدية ، حيث يضعف تأثير الجماعات الأولية مثل : الأسرة ، والجيرة ، في ممارسة الضبط الاجتماعي على الأفراد ، بينما تزداد أهمية المؤسسات الرسمية أو الجماعات الثانوية مثل – أقسام الشرطة والمحاكم في ممارسة الضبط بشكل واسع .



ثانياً : النظرية التركيبية :

- تمثل النظرية التركيبية اتجاهها معارضًا لنظرية (ويرث) عن الحضرية كأسلوب للحياة ، حتى إنه يطلق عليها أحياناً نظرية العوامل غير الإيكولوجية .

﴿وتذهب هذه النظرية إلى :

- أن العوامل الإيكولوجية مثل الحجم ، والكثافة ، واللاتجانس السكاني في المجتمع الحضري **ليس لها أي تأثير مباشر على الجماعات الاجتماعية .**

• ويرى كل من (أوسكار لويس) و(هيربرت جانز) - وهم من أهم أتباع النظرية التركيبية - :

- أن الحضرية لا تضعف الجماعات الأولية ، بل أن هذه الجماعات تستمر وتقوى داخل المدينة ، حيث لا ينفصل الناس بعيداً عن بعضهم لمجرد أنهم يعيشون معاً في جماعات اجتماعية مختلفة ، بل على العكس من ذلك فإنهم يعيشون ويتحمرون في إطار جماعاتهم الاجتماعية .

• وترتکز النظرية التركيبية على مقوله أساسية مؤداها :

- «أن الاختلاف في الاتجاهات والسلوك أو العلاقات الاجتماعية بين السكان في مختلف مناطق الإقامة ، إنما يرجع إلى السمات أو الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان». وبالتالي يتحدد سلوك الأفراد عن طريق وضعهم الاقتصادي وسماتهم الثقافية ، ومكانتهم الرواجية والأسرية .

• وتوکد النظرية التركيبية على أن :

- الاختلاف بين سمات السكان الحضريين والريفيين من شأنه أن يوضح لنا الاختلاف في مدى الارتباط بالجماعات الأولية كجماعات الجيرة .

﴿وتحدد هذه النظرية مجموعة من السمات التي تميز الأفراد الذين يميلون إلى تدعيم علاقات الجيرة ، وتمثل هذه السمات فيما يلي :

(١) **طول مدة الإقامة في مجتمع الجيرة:** حيث تساعد الفترة الزمنية الطويلة على توطيد العلاقات بين الجيران وزيادة الارتباط بالمكان .

(٢) **وجود الأطفال:** حيث يدعم وجود الأطفال العلاقات بين الآباء بطرق مختلفة .

(٣) **كبر السن:** فقد يتيح التقدم في السن والتقاعد عن العمل فرصة أكبر في تدعيم علاقات الجوار .

(٤) **مدى الاستقرار في المنزل أثناء اليوم:** حيث تقضي ربة الأسرة على سبيل المثال فترة طويلة في المنزل مما يتيح لها فرصة أكبر في تدعيم علاقات الجوار .

(٥) **وضوح الميل نحو المشاركة الاجتماعية:** فالمشاركة في قيم عامة و حاجات مشتركة من شأنه أن يدعم الروابط بين الأفراد .

• ويشير أنصار النظرية التركيبية إلى أن هذه السمات السابقة تفسر مدى ضعف أو قوة علاقات الجوار بين الأفراد الذين يقيمون في مختلف المناطق الحضرية .

• وفي ضوء السمات السابقة ، يمكن تفسير ضعف علاقات الجوار بين ساكني الحضر ، على أنها ترجع إلى قلة وجود الأطفال ، وصغر السن ، وانخفاض درجة المشاركة الاجتماعية ، والإقامة في مجاورات غير متجانسة ، وضعف درجة الاستقرار في



منطقة السكن . فقد لوحظ أن ثمة اختلافاً واضحاً بين المجتمعات المحلية الريفية والحضرية في بناء هذه الجماعات ووظيفتها وطبيعة العلاقات السائدة بين أفرادها .

• ويرجع هذا الاختلاف في نظر «جانز» و «لويس» إلى أن الحضورية كطريقة في الحياة قد وفرت تنوعاً هائلاً من علاقات الزماله والمفقة وتنوعاً مماثلاً من الثقافات الفرعية ، بما يمكن الأفراد سواء من الاندماج الكامل فيها ، أو من الحصول على ما يلزمهم من خدمات ، فاعمد الفرد على أقاربه مثلاً قد خفت وطأته في المراكز الحضرية وذلك نتيجة لأن هناك مصادر أخرى بديلة لهذه المساعدات .

• وتشير النظرية التركيبية إلى :

- أن هناك ارتباطاً بين المكانة الطبقية والعلاقات القرابية ، حيث تميل المكانة الطبقية إلى الارتفاع بين سكان الحضر عنها بين سكان الريف ، وكلما ارتفعت المكانة الاجتماعية أو الطبقية للأفراد كانوا أقل ميلاً للاعتماد على جماعاتهم القرابية في مجال تبادل المساعدة أو الدعم ، وأكثر ميلاً للعيش بعيداً عن الروابط القرابية الوثيقة .

ثالثاً : نظرية الثقافة الفرعية للحضارة :

• تعد نظرية الثقافة الفرعية للحضارة إحدى النظريات التي تسهم في تفسير طبيعة العلاقة بين الحضارة والجماعات الاجتماعية . وترجع هذه النظرية إلى الافتراضات النظرية التي أثارها عالم الاجتماع الأمريكي «كلارود فيشر» .

➤ **وتذهب هذه النظرية إلى :**

- أن الحضارة تؤثر بشكل مباشر في الحياة الاجتماعية داخل المدينة ، كما أنها تؤدي إلى ظهور العديد من الجماعات الاجتماعية .

• ويرى «فيشر» أن هناك ارتباطاً بين العوامل الإيكولوجية وظهور الأشكال المختلفة للثقافة الفرعية في المجتمع ، حيث يؤكّد على أن زيادة حجم المدينة وكثافتها وعدم تجانسها ، من شأنه أن يخلق بيئة ملائمة لظهور العديد من الثقافات الفرعية المختلفة .

• وقد حاول «فيشر» تفسير ذلك على أساس أن زيادة حجم السكان وتركيزهم يساعد على ظهور اختلافات بنائية في المجتمع ، وبالتالي يزداد تنوع الثقافات الفرعية ، حيث يظهر ذلك بشكل واضح في إطار الطبقة الاجتماعية ، والمهنة ، والاهتمام السائد للجماعة .

• وتتفق نظرية الثقافة الفرعية للحضارة مع نظرية «لويس ويرث» ، حول تأثير حجم السكان على المجتمع ، حيث تقرر نظرية الثقافة الفرعية ، أنه كلما زاد حجم السكان في المجتمع بشكل عام ، أصبح أقل ترابطاً ، وذلك نتيجة ظهور جماعات مختلفة تتعارض مع بعضها البعض ، مما يولد الصراع داخل المجتمع ، إلى جانب أن تلك الجماعات تتسع ولاه أفرادها من المجتمع بوجه عام .

• ونجد أن هذا الاتفاق السابق ، حول مقوله زيادة حجم المجتمع كأحد العوامل الإيكولوجية المؤثرة في المجتمع ، يعارض إلى حد كبير مع ما ذهبت اليه النظرية التركيبية ، حيث تؤكد على أن عامل الحجم ليس له أي تأثير على تضامن المجتمع .

- وفي إطارتناول نظرية الشفافة الفرعية للحضارة لطبيعة العلاقة بين الحضارة والجماعات الأولية . حاول «فيشر» :
- أن يضع مجموعة من الشروط للي تجعل جماعة الجيرة تأخذ شكلاً أولياً وشخصياً للعلاقات السائدة بين أفرادها ، وتمثل هذه الشروط فيما يلي :

الشرط الأول : الضرورة الوظيفية

- ويقصد بها الإشارة إلى أن اشتراك سكان الحي في مواجهة المشكلات وال حاجات المحلية المشتركة بينهم ، يؤدى إلى تدعيم روابط الجيرة والاعتماد الوظيفي المتبادل ، كما يؤدى تباعاً إلى ظهور العلاقات الشخصية بينهم .

الشرط الثاني : العلاقات السابقة

- ويعني «فيشر» بهذا الشرط ، أن علاقات الجيرة قد تتأثر بوجود أو عدم وجود علاقات أخرى بين الأفراد غير علاقات الجوار ، مثل القرابة أو الزمالة في العمل أو العضوية في نفس الجماعة الدينية . فوجود مثل هذه العلاقات قد يدعم علاقات الجيرة ، في حين أن اختفاء مثل هذه العلاقات قد يؤدى إلى ضعف علاقات الجوار .

الشرط الثالث : الافتقار إلى جماعات بديلة

- بمعنى أنه في الحالات التي يصعب فيها على الفرد إقامة علاقات اجتماعية بعيداً عن جماعات الجيرة ، فإنه تزداد احتمالات قيام الأفراد بتكوين علاقات شخصية مع الجيران وبالتالي يتم تدعيم علاقات الجيرة .
- ويؤكد «فيشر» على أن هذه الشروط الثلاثة السابقة ، تزيد من احتمالية إقامة الأشخاص لعلاقات شخصية مع الآخرين الذين يقيمون على مقربة منهم ، كما يؤكّد «فيشر» أنه كلما زاد حجم المجتمع ، زادت احتمالات عدم وجود هذه الشروط الثلاثة ، ونتيجة لذلك فإن علاقات الجيرة سوف تضعف بزيادة معدلات التحضر .

» وقد حاول «فيشر» تفسير العلاقة بين زيادة حجم المجتمع وعدم توافر الشروط المدعاة لعلاقات الجوار وذلك من خلال الاعتبارات التالية :-

- (١) **أن مسؤوليات مواجهة الحاجات والمشكلات المحلية للمجاورة تلقى في المدن** على عاتق تنظيمات أخرى تعلو فوق مستوى الجيرة .
- (٢) **أن الجوار المكاني للأقارب وزملاء العمل أمر غير متاح في المدن** ، حيث تؤدي قوى السوق في مجال الإسكان إلى تشتت أفراد الجماعة فيزيقياً .
- (٣) **كلما كبر حجم المجتمع ، زادت احتمالات حرية الأفراد** وعدم ارتباطهم بالضرورة بجماعات الجيرة ، حيث يتيح تعدد الجماعات الأخرى البديلة وتتنوعها في البيئة الحضرية فرصة أكبر للتفاعل وتدعيم الروابط الوثيقة بالآخرين خارج الحدود المحلية للجيرة ، مما قد يؤدى إلى ضعف علاقات الجوار .

- وتشير نتائج بعض الدراسات إلى :

- أنه **كلما كبر** حجم المجتمع ، **قل** الارتباط بجماعات الجيرة . وعلى الرغم من أن هذه النتائج لا تشير بشكل واضح إلى غياب أو نشاط الجيرة تماماً في المجتمع ، إلا أن الاتجاه السائد في هذا الأمر يشير إلى أن الأفراد الذين يعيشون في الأماكن الكبيرة أقل ارتباطاً بجماعات الجيرة من الذين يقيمون في أماكن صغيرة الحجم داخل المجتمع .



«وكما اهتم «فيشر» بدراسة أثر زيادة حجم المجتمع على العلاقات بين الجيران ، نجد أنه اهتم بدراسة أثر الحضريّة على العلاقات الأسرية والقرابيّة ، وقد توصل من خلال هذه الدراسة إلى عدد من القضايا العامة ، وهي كالتالي : -

- (١) كلما كبر حجم المجتمع المحلي ، زادت معدلات الأسر غير المكتملة ، حيث تزداد بين سكان المدينة نسب غير المتزوجين ، أو المتزوجين بدون أطفال والمطلقين والأرامل أكثر من سكان الريف
- (٢) كلما كبر حجم المجتمع المحلي ، زاد التشتت المكاني لأعضاء العائلة الممتدة . وقد أكدت بعض الدراسات في هذا الشأن على أن عامل المسافة أو البعد المكاني بين الأقارب في المدينة ، يعد من أهم العوامل التي أدت إلى ضعف الروابط القرابية بين سكان المدن أكثر من سكان الريف ، وقد قيس هذا الضعف بمعدلات التزاور وتبادل المساعدات بين الجماعات القرابية.
- (٣) كلما كبر حجم المجتمع المحلي ، زادت احتمالية تقلص وظائف الأسرة بحيث تقتصر على رعاية الأطفال ، وتوفير الإشباع العاطفي ، بينما تزداد قدرة الجماعات والتنظيمات الأخرى على إشباع معظم احتياجات الأفراد .

- ويشير «فيشر» إلى أن :
 - الوظائف الاقتصادية والأمنية والترفيهية وغيرها من الخدمات التقليدية التي تقوم بها الأسرة ، لا تمثل أساساً ترتكز عليه الروابط الأسرية ، بل إن هذا الأساس يتمثل بشكل كبير في الجوانب الشخصية والعاطفية والنفسية .
 - وعلى هذا الأساس يؤكد «فيشر» على أن :
 - الحضريّة لم تؤدي حتماً إلى تحول الوظائف التقليدية للأسرة أو تقلصها ، بل إنها سمحـت للأفراد بإشباع الاحتياجات الخاصة بهذه الوظائف خارج حدود الأسرة .
 - وفي إطار تناول «فيشر» للعلاقات القرابية داخل المجتمع الحضري ، نجد أنه يشير إلى أن الحياة الحضريّة قد ساعدت الناس على تجاهل العلاقات القرابية ، فالغالبية العظمى من الناس في المدينة يقونـون على الروابط القرابية خارج نطاق اهتماماتهم والتزاماتهم ، في حين يقونـون بشكل أساسـي على الروابط غير القرابية ، نظراً لما تتسم به هذه الروابط من اتساق وتوافق .
 - وغالباً ما يتوجه الناس في المدينة نحو تدعيم الروابط غير القرابية وذلك من أجل الرغبة في المحافظة الاجتماعية والحصول على الدعم والمساعدة في بعض الحالات الطارئة ، ولكنـهم عادة ما يتوجهـون إلى الأقارب من أجل الحصول على المساعدات الكبيرة في الحالات الصعبة والأزمـات .
 - وعلى هذا الأساس يؤكد أنصار نظرية الثقافة الفرعية على أن الأقارب غالباً ما يكونون أقل اعتماداً على بعضـهم البعض في المدينة ، نتيجة وجود العديد من المصادر البديلـة التي تقدم العون والمساعدة داخل المجتمع الحضري .
 - ويمكن القول إن نظرية الثقافة الفرعية للحضريّة ، تتفق مع نظرية «لويس ويرث» حول التأكيد على تأثير العوامل الإيكولوجية في المجتمع ، وهذا ما تعارضـه النـظرية التركـيبية .
 - ومن ناحية أخرى نجد أنها تتفق مع النـظرية التركـيبية حول التأكيد على أهمـية السمات المميـزة للأفراد في تدعيم عـلاقات الجوار ، وذلك يعني أن نـظرية الثقافة الفرعـية للـحضـريـة تقـف مـوقـعاً وـسـطاً بـيـن كلـ من نـظرـية «لويس ويرـث» وـالـنظرـية التركـيبـية .

❖ مقدمة :

- يعد موضوع الفروق الريفية الحضرية أحد الموضوعات الهامة في علم الاجتماع بوجه عام حيث أهتم العديد من علماء الاجتماع بتحديد خصائص المجتمع الريفي والحضري محاولين في هذا الصدد وضع نظرية حول الفروق بين الريف والحضر .
- وترجع **الجذور الحقيقة لدراسة الفروق الريفية الحضرية إلى عصر المفكر العربي ابن خلدون** (٣٣٢ - ١٤٠٦ م) في القرن الرابع عشر فقد كتب بن خلدون فصولاً منظمة في التمييز بين البدو والحضر في الفصل الثاني من المقدمة بعنوان (في العمران البدوي والأمم الوحشية والقبائل وما يعرض في ذلك من أحوال) حيث نجد **يميز بين نمطين أساسين من المجتمعات هما : المجتمع البدوي والمجتمع الحضري** .
- كما أشار **ابن خلدون إلى أن البدو أقدم من الحضر** سابق عليه وهو بذلك يؤكّد أن **البادية أصل العمran** كما تعرض بن خلدون أيضاً إلى صفات وأخلاق أهل البدو والحضر حيث ذهب إلى أن : **أهل البدو أقرب إلى الخير من أهل الحضر** كما وصفهم **بأنهم أقرب إلى الشجاعة من أهل الحضر** .
- ولقد تبع **ابن خلدون** العديد من العلماء الذين كانت لهم إسهامات فكرية رائدة في هذا المجال . حيث ظهرت تلك الإسهامات **بشكل واضح خلال الصف الثاني من القرن التاسع عشر** وقد كان لهذه الإسهامات دور واضح في ظهور بعض الاتجاهات الأساسية لدراسة الفروق الريفية الحضرية **وتتمثل هذه الاتجاهات فيما يلي :**

أولاً : اتجاه الثنائيات في التمييز بين الريف والحضر :

- ظهر هذا الاتجاه نتيجة إسهامات كثيرة من علماء الاجتماع الذين اهتموا بدراسة ظواهر التباين الريفي – الحضري .
- حيث نجد أنهم قدمو ثئاليات تقابل بين نوعين متبالين من المجتمعات يختلفان عادة اختلافاً أساسياً في الخصائص والسمات المميزة لكل منها .

► ويمكن عرض بعض نماذج من تلك الإسهامات على النحو التالي :

(أ) السير هنري مين :

- قدم **هنري مين** عام ١٨٦١ في كتابه (القانون القديم) محاولة جادة للتمييز بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري على أساس **المكانة الاجتماعية** والتعاقد حيث ذهب إلى أن تحول المجتمع من التنظيم القرابي القائم على المكانة إلى التنظيم التعاقدى يقوم على أساس إدراك الجماعة للحقوق والواجبات والارتباطات التعاقدية المسيطرة . وقد استمد (مين) هذه الفكرة من تاريخ القانون الروماني حيث كان التحول الاجتماعي في ذلك العهد يتمثل في تحويل المجتمع من نمط العلاقات الأسرية إلى نمط العلاقات الاجتماعية .

(ب) فرديناند توينيير :

► **يميز (توينيير) بين نمطين من المجتمعات :**

- **الأول** : هو المجتمع المحلي ويتميز بالوحدة المطلقة التي تمثل في القيم العامة حيث تكون إرادة الفرد إرادة تلقائية ومؤثرة .
- **الثاني** : ويتمثل في المجتمع العام وتكون الوحدة في هذا المجتمع قائمة على درجة من التباين والتفرد وتكون الإرادة الفردية فيه إرادة عقلية .



- ويرى (توبنز) أن الأساس الحقيقي للوحدة والتكامل في المجتمع المحلي وإمكانية وجود هذا الشكل من المجتمعات يعتمد في المقام الأول على العلاقات القرابية أو علاقات الدم والتجانس الفيزيقي والعقلي كما أن الأسرة تشكل الأساس العامة للحياة في المجتمع المحلي وتتمثل الحياة الأسرية وحياة القرية والمدينة المجتمع المحلي أما حياة المدينة الكبيرة والحياة القومية وعواصم المدن فهي تمثل أساس المجتمع العام .

(ت) إميل دور كايم :

- حاول (دور كايم) من خلال دراسته لتقسيم العمل أن يميز بين نوعين من المجتمعات على أساس التضامن الاجتماعي :
 - أولهما : يقوم على التضامن الآلي بينما يقوم الثاني : على التضامن العضوي .
 - ويعتمد التضامن الآلي على : التمايز بين أعضاء المجتمع فالمجتمع الريفي يتسم بعلاقة تماسك ميكانيكية حيث يتعامل أفراد المجتمع بشكل تلقائي ويستجيبون لبعضهم البعض ميكانيكيًا .
 - ويشير (دور كايم) إلى أنه عندما يسود في المجتمع تضامن آلي فإن الضمير الجماعي يكون قوياً بشكل ملحوظ نتيجة التمايز الواضح بين أفراد المجتمع .
 - أما التضامن العضوي فإنه يقوم على علاقات ذات طابع عضوي تعتمد على تبادل المنفعة في استجاباتها وتماسكها .
- ويربط ظهور التضامن العضوي في المجتمع بنمو تقسيم العمل وما يترتب عليه من تباين الأفراد الذي يعمل على تدعيم نوع من التساند المتبادل في المجتمع . وينعكس هذا التساند المتبادل على العقلية الإنسانية وكلما زاد التضامن العضوي قلت أهمية الضمير الجماعي حيث يزداد التضامن العضوي رسوخاً بازدياد تقدم المجتمعات وتدعيمها للتقدم الأخلاقي الذي يؤكّد القيم العليا والحرية والإخاء والعدالة .

(ث) هيوارد بيكر :

► يميز بيكر بين نموذجين متباهين من المجتمعات

- يتمثل الأول في النموذج المقدس :

- ويقصد به المجتمعات ذات الثقافات بطيئة التغيير (الريفية) ويتميز هذا النموذج بالعزلة الاجتماعية والفكريّة وتؤدي هذه العزلة إلى وجود حالة من الجمود في العادات والتقاليد
- وتتميز الاتصالات الاجتماعية في هذا النموذج بأنها في إطار جماعات أولية وتلعب فيها العادات والتقاليد والطقوس دوراً هاماً في التأثير على حياة الفرد حيث يكون هناك تقديس لكل النظم الاجتماعية ويكون تقسيم العمل في هذا المجتمع بسيطاً وتنمي الروابط القرابية فيه بالقوة التي تتمثل في شكل الأسرة الكبيرة فكل أشكال الأنشطة في هذا المجتمع تخضع للجزاءات الطقوسية التي تتمثل في الضوابط الاجتماعية الصارمة .

- أما الثاني فيعرف باسم النموذج العلماني :

- ويقصد به تلك المجتمعات ذات الثقافات سريعة التغير المتصلة بغيرها من الثقافات (الحضارية) ويتميز هذا النمط من المجتمعات بالفتح في الناحية العقلية والاجتماعية وترتبط فيه العلاقات الاجتماعية بالبناء الاجتماعي .
- وفي هذا المجتمع تخف حدة العادات والتقاليد . وتنتمي الجماعات القرابية في هذا المجتمع في شكل الأسرة الزوجية البسيطة كما تنتشر فيه القوانين التشريعية والتعاقدية التي تؤدي إلى انتشار الفردية وضعف الضوابط الاجتماعية .

ج) روبرت ريد فيلد :

- حدد (ريد فيلد) خصائص المجتمع الشعبي (مجتمع القرية) لكي تقابل خصائص المجتمع الحضري . وتمثل خصائص المجتمع الشعبي في فكر ريد فيلد فيما يلي :
 - (١) صغر حجم المجتمع .
 - (٢) العزلة .
 - (٣) ضعف مستوى التعليم .
 - (٤) التجانس .
 - (٥) تضامن الجماعة وتماسكها .
 - (٦) بساطة التكنولوجيا .
 - (٧) بساطة تقسيم العمل .
 - (٨) اقتصاد مستقل .
 - (٩) العلاقات التقائية .
 - (١٠) تقدير المجتمع .
 - (١١) الثقافة القائمة على العادات والتقاليد .

- وقد حاول (ريد فيلد) تحليل المتغيرات التي يمر بها المجتمع في حالة انتقاله من النموذج الشعبي الى النموذج الحضري حيث حدد ثلاث مقومات أساسية للتحول الحضري هي : زيادة التفكك الشعافي وزيادة العلمانية وزيادة انتشار الفردية .
- ويشير (ريد فيلد) الى هذه المقومات أو الخصائص هي أهم ما يتسم به المجتمع الحضري حيث تزيد الحضريه من التفكك الشعافي للمجتمع ويعني ذلك أن القواعد والمعايير التي كانت توجه السلوك والفعل الاجتماعي في المجتمع الشعبي أصبحت أكثر تعقيداً وتعددًا في المجتمع الحضري .

ثانياً : استخدام المحك الواحد في التمييز بين الريف والحضر :

- يرى أصحاب هذا الاتجاه أن هناك بعدها واحداً يميز بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري ولقد اتخذ بعضهم من حجم السكان محوراً لهذا التمييز . ووفقاً لهذا التصنيف فإن التحضر يعتبر (عملية تركز سكاني) وهي عملية تجري بطريقتين :
 - تتمثل الأولى في : نمو مراكز حضرية متعددة .
 - أما الثانية فتشتمل في : تضخم حجم السكان في قرية من القرى من شأنه أن يحولها إلى مدينة ووفقاً لهذا الاتجاه يمكن تحديد القرية بأنها منطقة التخلخل السكاني بينما المدينة تعد منطقة التركز السكاني .



ثالثاً : استخدام المحكّات المتعددة في التمييز بين الريف والحضر :

- يعتمد هذا الاتجاه بشكل أساسي على مجموعة من المحكّات في التمييز بين الريف والحضر ولقد حاول علماء الاجتماع تحديد خصائص المجتمع الحضري عن طريق مقارنته بالمجتمع الريفي ولعل أقدم المحاولات التي بذلت في هذا الصدد تلك التي قام بها العالمان (بيترم سوركن و كارل زيممان) .
- وقد أهتم (سوركن) و (زيممان) بالتفرق بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري على أساس وظيفي حيث تمثل المهنة المحك الأول والأساسي لما بين نموذجي المجتمع من فروق واختلافات حيث يرتبط هذا الاختلاف بسلسلة أخرى من الخصائص المميزة لكل من المجتمعين **ويمكن تحديد هذه الخصائص فيما يلي :**

(أ) المهنة :

- يرى (سوركن وزيممان) أن هناك اختلافاً واضحًا بين المجتمع الحضري والمجتمع الريفي فيما يتعلق بالمهنة :
- **فالأفراد في المجتمع الحضري :** يشتغلون أساساً بأعمال الصناعة والحرف والتجارة والأنشطة الخدمية وغير ذلك من الأعمال غير الزراعية
- **أما المجتمع الريفي :** فيعمل جميع الفلاحين وأسرهم في العمل الزراعي إلى جانب عدد قليل من المشغلين بالأنشطة غير الزراعية .

» وقد ترتب على الاختلاف المهني فروق عديدة بين المجتمعين **ففي المجتمع الريفي نتج عن طبيعة المهنة ما يلي :**

- الارتباط الشديد بالأرض والجماعات القرابية .
- ابتعاد واضح عن التخصص وتقسيم العمل .
- وجود نظرة ثابتة لا تتغير إلى الموقف الكلي للحياة يتوارثها الأفراد جيلاً بعد جيل .
- عدم وجود فواصل دقيقة بين حياة العمل وحياة الفرد أو الأسرة .

» **أما المجتمع الحضري فقد ترتب على طبيعة إنسان المهنة فيه مجموعة من النتائج أهمها :**

- انفصال جماعات المهنة عن الجماعات القرابية .
- انفتاح الأفراد على مجموعة متعددة ومختلفة من المهن .
- التخصص الدقيق والمتقن في مجال العمل .
- ظهور معايير جديدة لتحديد المكانة المهنية للفرد ومقاييس مختلفة للنجاح المهني .

(ب) البيئة :

- تختلف نوعية العلاقات بين كل من المجتمع الريفي والحضري ببيئة الطبيعية فالمجتمع الريفي بطبيعته يكون أكثر ارتباطاً أو خضوعاً لبيئة الطبيعية وبالتالي فإن البيئة الطبيعية تسيطر بشكل مباشر على البيئة الاجتماعية والإنسانية في المجتمع الريفي .
- وعلى العكس من ذلك يعيش المجتمع الحضري حياته فيعزلة نسبية عن البيئة الطبيعية الأمر الذي يجعل للبيئة الاجتماعية والبشرية سيطرة واضحة .



ت) حجم المجتمع :

- يرى (سوركن وزيممان) أن المجتمع المحلي الريفي مجتمع صغير بطبعته وأن هناك علاقة عكسية بين الريفية والعمل الزراعي وبين حجم المجتمع.

- وعلى الجانب الآخر يتميز النموذج الحضري من المجتمع بكبر حجمه النسبي عن النموذج الريفي ، وبالتالي تكون هناك علاقة طردية بين الحضرية واتساع الحجم .

٣) كثافة السكان :

- يتميز المجتمع المحلي الريفي بانخفاض الكثافة السكانية لذلك تربط الريفيية بوجه عام العلاقة عكسية مع الكثافة على العكس من نموذج المجتمع الحضري الذي يرتفع فيه معدلات الكثافة السكانية كسمة مميزة وترتبط فيه الخصائص الحضرية بعلاقة طردية مع ارتفاع هذا المعدل .

ج) التجانس واللاتجانس :

- يتميز المجتمع الريفي عن المجتمع الحضري بأنه أكثر تجانساً من ناحية الخصائص الاجتماعية والنفسية - فهناك علاقة سلبية بين الاتجاهين وظاهرة الريفية . بينما يتميز المجتمع الحضري بظاهرة الاتجاهين أي أن هناك علاقة إيجابية بين الاتجاهين والحضارية .

ح) التباين الاجتماعي والدرج الاجتماعي :

- هناك علاقة سلبية بين ظواهر التباين والتدرج الاجتماعي وظاهرة القروية بينما توجد علاقة إيجابية بين التباين والتدرج الاجتماعي وظاهرة الحضرية .

- ففي المجتمع الريفي يعتبر التباين والتدرج الاجتماعي حالات شخصية ويقوم على أساس توارث المهن .

- كذلك تختلف العلاقات الاجتماعية في المجتمع الريفي عنها في المجتمع الحضري تبعاً لتقدير المعرفة ويمثل نسق القرية الطبقة المغلقة في داخله بينما يكون التدرج من طبقة إلى أخرى واضح وميسّر في المدينة عن القرية فعندما تكون العلاقات المباشرة هي الأساس في ربط أفراد المجتمع الريفي بعضهم البعض من جانب وبالمجتمع العام من جانب آخر ، فإن ظواهر التباين الاجتماعي وخاصة الإبهام الشخصي تعتبر سمة أساسية في المجتمع الحضري .

خ) الحراك :

- يرتبط الحراك الاجتماعي ارتباطا سلبيا بالمجتمع الريفي بينما يرتبط ارتباطا إيجابيا بالمجتمع الحضري ويتمثل الحراك الاجتماعي في مظاهر :

الاجماعي في مظہرین :

١) الحراك الاقفيي : ويتمثل في ظواهر الهجرة والتحركات السكانية

٢) الحراك الوظيفي والحرراك الطبقي : ويتمثل في الانتقال من وظيفة الى وظيفة أو من طبقة الى طبقة أخرى

د) نسق التفاعل :

- ويرى (سوركن وزيرمان) أن أهم ما يميز نسق التفاعل في المجتمع الريفي هو أنه محدوداً بين أفراده وتغلب عليه العلاقات الأولية حيث تبرز العلاقات الشخصية والدائمة والشمولية بين الأفراد ، وعلى العكس من ذلك يتسع نطاق التفاعل بالنسبة للفرد والجماعة في المجتمع الحضري وبالتالي تغلب العلاقات غير الشخصية والمؤقتة كما تتميز هذه العلاقات بالسطحية والرسمية .

رابعاً : المتصل الريفي الحضري :

- يشير هذا المتصل إلى وجود تدرج مستمر بين المجتمعات في درجة الريفية أو درجة الحضرية وعلى أساس هذا التدرج يمكن تصنيف ووضع كل المجتمعات الإنسانية على نقاط مختلفة على هذا المتصل حيث يصبح من اليسير تحديد أين يقع أي مجتمع إنساني على نقطة معينة على هذا المتصل .
- وتمثل الفرضية الأساسية للمتصل الريفي الحضري في أنه كلما زاد الاحتكاك بين المجتمع الريفي التقليدي والمجتمع الحضري الحديث . فإن ذلك يؤدي إلى اكتساب مجتمع القرية لخصائص حضرية وبالتالي فإنه يمكن ترتيب كافة المجتمعات المحلية طبقاً لدرجة ريفيتها أو حضرتها . وقد ساهم (ريد فيلد) مساهمة كبيرة في فكرة هذا المقياس المتدرج الذي **يمكن تصوّره على النحو التالي :**

أ ب ج د ه و ز ح ط ي ك

(مجتمع حضري)

٥ - ٤ - ٣ - ٢ - ١ - صفر ٥ + ٤ + ٣ + ٢ + ١ +

- وتشمل النقطة الأولى من هذا المقياس وهي (أ) المجتمع الريفي كما تشمل النقطة (ك) المجتمع الحضري أما النقاط التي تقع بين أ ، ك فهي تعبر عن آثار التغير الثقافي أو الحضري .
- وعندما تتواجد عوامل التحضر لمجتمع القرية فإن ما يحدث هو أن القرية تبدأ في التحرك في اتجاه القطب الحضري مارة بنقطة (صفر) تلك النقطة على المتصل التي يصعب عندها تحديد نوعية المجتمع (الريفي أو الحضري) ثم يبدأ بعد ذلك في الحراك في اتجاه القطب الحضري .



أولاً : تعريف المدينة :

- **تعرف المدينة بأنها** " تجمع كثيف من الناس يسكنون في منطقة جغرافية صغيرة نسبياً " **ومن الناحية القانونية تعرف المدينة بأنها** " ذلك المكان الذي يتسم بوجود أعلى سلطة سياسية "
- **ويمكن تعريف المدينة أيضاً بأنها** " تجمعات سكانية كبيرة وغير متجلسة تعيش على قطعة أرض محدودة وتنتشر فيها تأثيرات الحياة الحضرية المدينة ، ويعمل أهلها في الصناعة أو التجارة أو كليهما معاً ، كما تمتاز بالشخص وتنوع الوظائف السياسية والاجتماعية " .
- **ويعرف الخشاب المدينة بأنها** " وحدة اجتماعية حضرية محدودة المساحة ومقسمة إلى إدارات ، ويقوم فيها النشاط على الصناعة والتجارة ، ويقل فيها نسبة المشتغلين بالزراعة وتتنوع فيها الخدمات والوظائف والمؤسسات وتمتاز المدينة بكثافتها وسهولة مواصلاتها وتحطيط مرافقها ومبانيها " .
- **أما لويس ويرث فقد عرف المدينة بأنها** " المركز الذي تنتشر فيه تأثيرات الحياة الحضرية إلى أقصى جهة في الأرض ، وفيها أيضاً ينفذ القانون الذي يطبق على الناس " .
- **كما يصف (ويرث) المدينة على أنها** " شكل خاص للترابط البشري " ، **كما أشار إلى أنه يمكن تعريف المدينة أيضاً على أنها** " موطن أكثر تسامعاً وكافة لأفراد متميزين اجتماعياً " .

ثانياً : أهمية دراسة المدن :

► يرجع الاهتمام بدراسة المدن إلى عدة أسباب أهمها :

- ١) **تفوق نفوذ المدن بالنسبة لنفوذ الريف** ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة التعليم بين سكان المدن ، وكثرة عدد سكانها ، ووجود مراكز الإدارة الحكومية فيها.
- ٢) **تعد المدن من ضروريات الحياة في الريف** ، فهي بمثابة مناطق يصب فيها الإنتاج الريفي من مختلف القرى ، ويتجتمع فيها التجار وتنشعب فيها طرق المواصلات وهي مراكز للتعليم والعلاج والخدمات الترويجية.
- ٣) **الزيادة السريعة في نسبة سكان المدينة وتناقص نسبة سكان الريف مما يؤكد أهمية دراسة المدن** ، وما نتج عن النمو السريع لسكان المدن من مشكلات اجتماعية ، مثل زحف العمران على الرقعة الزراعية والضغط على وسائل القل ، وقصور الخدمات التعليمية ، والصحية ، والسكانية ، وظهور الحاجة إلى مناطق لامتداد العمراني لاستيعاب الزيادة في عدد السكان
- ٤) **بعد المسافة بين الحياة في المدن والريف** ، مما يؤدي إلى هجرة الريفيين إلى المدن ، و تعرضهم لكثير من المشكلات الاجتماعية والنفسية وتعد الصدمة الثقافية من أخطر المشكلات التي يقابلها الريفي في عملية التحضر ، مما يوضح أهمية تكيف المهاجرين مع متطلبات الحياة في المدن.
- ٥) **ارتباط المدن بالتصنيع** ، ونجد أن كثير من المشكلات الاجتماعية قد ظهرت كنتيجة مباشرة للتحضر والتصنيع ومن أمثلة هذه المشكلات الاجتماعية (جناح الأحداث ، ارتفاع نسبة الطلاق والانفصال ، القلق النفسي وعدم الشعور بالاستقرار) .
- ٦) **تأثير قيادة المستقبل في كل دولة بحياة المدن** ، فالقيادة تكون عادة بين الجامعيين ، ونجد أن كل الجامعات تتركز عادة في المدن الكبيرة ، وبالتالي يكون للمعيشة الحضرية تأثيراً كبيراً على مستقبل الأمة .



(٧) أن المدن هي مراكز الاتصال والانفتاح على العالم الخارجي ، حيث تغزو الثقافات العالمية بعضها البعض الآخر عن طريق المدن ، مما يؤكد أهمية دراسة المدن في الوقت الحاضر.

ثالثاً : مراحل نمو المدينة :

- اهتم "لويس ممفورد" بدراسة المدينة تاريخياً ، حيث أقيمت الضوء على نموها وكبر حجمها ، وقد توصل إلى أن المدينة تمر بالمراحل التالية :
 - ١) مرحلة النشأة :
- ويقصد بها المدينة في فجر قيامها ، وتتميز بانضمام بعض القرى إلى بعضها البعض ، واستقرار الحياة الاجتماعية إلى حد ما ، وقد قامت المدينة في هذه المرحلة بعد اكتشاف الزراعة ، واستئناس الحيوان ، وتربيه الطيور ، وقيام الصناعات اليدوية والحرفية البسيطة ، واكتشاف الإنسان للمعادن .

٢) مرحلة المدينة :

- وتمتاز بوضوح التنظيم الاجتماعي والإداري والتشريع ، وتنعش فيها التجارة وتتسع الأسواق المتبادلة ، وتنوع الأعمال والوظائف والاختصاصات ، وتتسم بالتمييز الطبقي بين مختلف الفئات واتساع أوقات الفراغ ، وظهور الفلسفات ومبادئ العلوم النظرية ، والاهتمام بالفلكلور والرياضيات ، وقيام المؤسسات والفنون ونشأة المدارس وعقد حلقات المناظرات .

٣) مرحلة المدينة الكبيرة :

- وتعرف بالمدينة الأم ، ويتكاثف فيها عدد سكان ويتوفر فيها الطرق السهلة ، وترتبطها بالريف شبكة من المواصلات السريعة وتهتم الحكومة فيها بتحقيق مطالب سكانها ، وتنفرد بميزات خاصة كالتجارة أو الصناعة ، وتنوع الوظائف وتعدد المهن والتخصص ، وقد تصل بعض هذه المدن إلى عاصمة منطقة أو دولة . وتصبح المركز الرئيسي للحكومة أو الإدارة المحلية ، وتتركز فيها كل مظاهر النشاط الاجتماعي ، والاقتصادي ، والسياسي بحيث تصبح بحق (المدينة الأم) .

٤) مرحلة المدينة العظمى :

- وتمثل في انشاق المدن العظمى في القرن التاسع عشر . فلقد تحولت المناطق الريفية إلى أراضي للبناء في موجات متتابعة ، ويفوز في هذه المدن التنظيم الآلي والتخصص وتقسيم العمل وتأخذ الفردية في الظهور ، وتنشر النظم البيروقراطية في الإدارة وأجهزة الحكم ، وينبأ ظهور الانحلال والشقاق بسبب تحكم الرأسمالية ويتصارع أصحاب الأعمال والعمال .

٥) مرحلة المدينة التيرانوبوليس :

- وتمثل أعلى درجات السيطرة الاقتصادية للمدينة ، فيها تعتبر مسائل (الميزانية والضرائب ، والنفقات) من أهم الوسائل المسيطرة ، كما تبدو المشكلات الإدارية والفيزيقية ، والسلوكية الناجمة عن كبر الحجم ، ومن ثم سيشهد هذا النموذج حركة واسعة النطاق من جانب سكانه للارتداد مرة أخرى إلى الريف أو إلى مناطق الضواحي والأطراف هرباً من ظروف العيش غير المرغوبة .

٦) مرحلة المدينة النيكروبوليس :

- ويمثل هذا النموذج من المجتمع الحضري نهاية المطاف في مراحل التطور التاريخي ، ومع أنه لم يتحقق بعد ، إلا أنه واقع لا محالة - في نظر ممفورد - عندما يصل التفكك إلى ذروته مقترباً بانتهاء الحضارة ، وإحياء جديد للريفية ، وظهور ما أسماه ممفورد (مدن الأشباح) .



رابعاً : تصنيف المدن :

- يمكن تصنيف المدن في إطار مجموعة من المعايير المختلفة ، فقد تصنف المدن وفقاً للحجم، أو عدد السكان ، أو وفقاً للمتغيرات الاقتصادية ، أو العوامل الاجتماعية والاقتصادية ، أو من حيث درجة تقدمها والأعمال التي تؤديها .

ويمكن عرض هذه التصنيفات على النحو التالي :

(١) تقسيم المدن من حيث الحجم :

﴿ وفي إطار معيار الحجم يمكن تقسيم المدن إلى :

(أ) المدينة الصغيرة :

- ويطلق عليها اسم (البلدة) ، وهي في العادة أكبر من القرية وأصغر من المدينة ، وهي تتمتع بموقع حضري يسيطر على المنطقة الريفية التي تقع على بعد كبير منه ، كما تتمتع بأهمية ثقافية كبيرة ، فهي مقر الحكومة ، وهي المركز الديني للبلاد ، وتمارس المدينة الصغيرة نوعاً من التجارة البسيطة الداخلية ، إلا أنها تفتقد إلى التقسيم الواضح للعمل على المستوى الإقليمي .

(ب) المدينة الصناعية :

- وتتميز بتقسيم العمل ، وبتنظيم وجودها حول الإنتاج الذي تنتجه وهي تتمتع بموقع حضري يسيطر على الإقليم بوجه عام ريفه وحضره .

(ت) المدينة :

- وهي المدينة العظمى أو المدينة الكبيرة وتتميز بخصائص المدينة الصناعية بشكل مكثف ، وفيها يحل استخدام آلة الاحتراق والكهرباء محل استخدام الآلة البخارية .

(٢) تقسيم المدن من حيث عدد السكان :

- هو أسهل هذه التصنيمات لارتباطه بتعقد الحياة في المدينة وقد طبقته معظم الدول في تقسيماتها الإدارية ، ففي فرنسا - مثلاً - كل مجموعة من السكان تعيش في مركز واحد يبلغ عددها أو يزيد عن ألفين نسمة مجموعة حضرية ، وكل مركز يقل عدد سكانه عن هذا الرقم يعتبر قرية يدخل في عداد الريف .

(٣) تقسيم المدن من حيث العوامل الاجتماعية والثقافية :

- قام بعض العلماء بتصنيف المدن في ضوء العوامل الاجتماعية والثقافية ، فقد ميز «ردفيلد وستجر» بين المدن التي تسودها العقيدة الأرثوذكسية والمدن التي تختلف تلك العقيدة ، ففي الأولى تتساند وتقوى وتسठر النظم الاجتماعية والثقافية السائدة ، بينما تستجيب الثانية للتغير الاجتماعي ، وميز «فيبر» بين مدن البلاء ومدن الدهماء طبقاً للطبقة الاجتماعية التي تستحوز على السلطة السياسية الاجتماعية .

(٤) تصنيف المدن حسب المتغيرات الاقتصادية :

- وتصنف المدن كذلك حسب المتغيرات الاقتصادية ، فقد قسم «بريز» المدن إلى مدن صناعية ، وآخر إدارية ، وثالثة تجارية ، وأكَد «لامبارد» أن الصناعة السائدة كانت أساس تصنيف المدن في القرن التاسع عشر ، وأن نمو المدن يرتبط بمعدل النمو الاقتصادي وصنف «هاريس وأولمان» المدن حسب موقعها المركزي إلى مدن النقل والمدن ذات الوظائف



المتخصصة ويمتد تأثير المدن ذات الموقع المركزي إلى خارج نطاق المدينة ، أما مدن النقل فيها يتم نقل السلع عبر خطوط المواصلات .

(٥) تقسيم المدن من حيث درجة تقدمها :

- حاول ثورنديك "تقسيم المدن من حيث كمية ونوع الخدمات التي تؤديها لسكانها ، فقسم الخدمات إلى ٣٧ نقطة تقع في ستة أقسام عامة : الصحة والتعليم والترويح والاقتصاد وتسهيلات عامة ثم نشريات ، واكتشف من هذه الدراسة أن هناك ارتباطاً هاماً بين التقدم والتأخر في المدن ، فالمدن التي بها نسبة تعليم مرتفعة مثلاً يكون سكانها أحسن حالاً من الناحية الاقتصادية والصحية والترويحية .

(٦) تقسيم المدن من حيث الأعمال التي تؤديها :

- تختلف المدن من حيث الأعمال التي تؤديها وقد وضع "جينست هالبرت" تقسيماً سدايسياً مستخدماً هذا المعيار وهي :

١) مدينة صناعية	٢) مدينة تجارية	٣) مدينة سياسية
٤) مدينة ثقافية	٥) مدينة متعددة الأغراض	٦) مدينة صحية وترويحية

خامساً : العمليات البيئية :

- هناك بعض العمليات التي تؤثر في نمو وتطور المناطق الحضرية ومن أهم هذه العمليات :

(١) التركيز :

- وهي العملية الناتجة عن التوزيع المتباين للسكان في منطقة حضرية معينة ، فهي تشير إلى الكثافة السكانية والازدحام السكاني - فهي تزداد في مناطق وتقل في مناطق أخرى - و يؤثر فيها درجة القرب من وسائل المواصلات .
- وتزداد عملية التركيز السكاني كلما اقتربنا من المدينة نتيجة الجذب ، وتقل كلما اتجهنا خارج المدينة ، و يؤدي التركيز إلى اختلاف شكل الأرض واستخدامها .

(٢) المركزية :

- ترتبط عملية المركزية بتركز الوظائف حول نشاط حيوي . مثل تركيز الأعمال في قلب المدينة . ويتمثل المقياس العادي لعملية المركزية في السيطرة ، أي تأثير تركيز الوظائف في مناطق معينة على بقية أجزاء المجتمع الحضري . و يميل الإنسان إلى المركزية من حيث العمل حتى يفتخر بنفسه .

(٣) اللامركزية :

- وهي تعني ميل البشر والهيئات التنظيمية وكذلك الأنماط الأخرى من استخدام الأرض إلى الابتعاد عن مركز المدينة . و يميل الإنسان إلى اللامركزية من حيث السكن كذلك الصناعات الضخمة تمثل إلى اللامركزية فهي تحتاج إلى الأراضي الرخيصة الشاسعة .

(٤) الفصل - العزل :

- بعض الناس يفضلون أن يسكنوا مع بعض ، ومثال ذلك عندما يتحدون في الدين ولللغة والجنسية ، أو يكونوا متخصصين في مهنة واحدة .

» ويتبع الفصل بطريقتين هما :



(أ) **الجماعات السكنية على أساس (اللون - الدين - اللغة)** ويعكس ذلك نوع من التعلق خاصه من المهاجرين ففي بعض الدول نجد أن المهاجرين يميلون إلى التجمع في منطقة معينة.

(ب) **جماعات سكانية على أساس (التخصص)** مثل ميل بعض الوظائف المتشابهة التجمع في منطقة معينة مثل أصحاب محلات الذهب.

٥) **الغزو :**

- تعني عملية الغزو بدء إزاحة جماعة من الناس لجماعة أخرى أو إزاحة نشاط وظيفي لنشاط آخر مثل الصناعة ، وهناك مجموعة من الظروف التي تشير عملية الغزو وهي : تحركات السكان ، التغيرات التي تطرأ على شكل وخطوط المواصلات ، وتهدم المساكن أو تعرضها للسقوط بسبب تدهور حالتها ، وإدخال أنواع جديدة من الصناعة ، والتغيرات التي تطرأ على الأساس الاقتصادي والتي يمكن أن تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل وتؤثر في قدرة السكان على اختيار أماكن السكن .

٦) **التعاقب أو التتابع :**

- يرتبط التتابع بعملية الغزو ، فإذا استمرت عملية الغزو فإن الجماعة الأصلية تزاح من مكانها تدريجياً ويطلق مصطلح التتابع على دورة عملية الغزو .

٧) **الروتينية :**

- يقصد بالروتينية حركة السكان اليومية ذهاباً وإياباً بين مكان الإقامة ومكان العمل اليومي ، وكذلك حركة السلع من نقطة الأصل (الإنتاج أو التعبئة) إلى نقطة الاستخدام .
- وتسير الروتينية للأشخاص والسلع وفقاً لأنماط معينة يمكن التنبؤ بها ، من حيث الطريق الذي تسلكه والوقت الذي تتم فيه خلال اليوم ، كما أن هناك أنماطاً يمكن التنبؤ بها للحركة الأسبوعية ، والموسمية ، بل والسنوية أيضاً .
- وتحتختلف الروتينية في المدن القريبة عن تلك الموجودة في المدن غير القريبة سواء في نمطها أو درجتها . ويرجع ذلك إلى اختلاف أنواع استخدام الأرض ، والاختلافات البارزة في مكان العمل عن مكان الإقامة ، والاختلافات في وسائل النقل ، وغير ذلك من العوامل التي تؤثر في الحركة ومع ذلك فهناك أنماط روتينية شائعة في حركة الأشخاص والسلع يمكن مشاهدتها في كل مدينة ، بغض النظر عن مناخها أو خصائصها .



❖ النظريات الأيكولوجية المفسرة لنمو المدن :

- بذلت محاولات عديدة من جانب العلماء مع مطلع القرن العشرين لتفسير نمو المدن ، ومع ظهور مصطلح الأيكولوجيا الحضرية خلال عام ١٩٢٠ في إطار البحث التي قام بها علماء الاجتماع في جامعة شيكاغو، كانت هناك اسهامات واضحة من جانب تلك العلماء لتحديد الأسس التي تحدد النماذج الأيكولوجية للمدينة ، وقد نتج عن هذه المحاولات السابقة ظهور بعض النظريات التي تفسر نمو المدن .

► **ويمكن عرض تلك النظريات على النحو التالي :**

(١) نظرية نجمة البحر :

- **تعد هذه النظرية من أول النظريات الأيكولوجية في الظهور** ، فقد نادى (هونت) بهذه النظرية في عام ١٩٠٣ م ويرى أصحاب هذه النظرية أن المدينة بدأت في الانتشار والتوسيع خارج مركز المدينة بعد اختراع بعض وسائل المواصلات والنقل التقليدية المتمثلة في القطارات في تلك الفترة بدلاً من العربات التي كانت تجرها الحيوانات .
- وقد نتج عن اختراع وسائل المواصلات تطور المدينة في شكل نجمة البحر ، وكانت هذه الظاهرة منتشرة في معظم المدن الغربية وذلك قبل اختراع السيارة كوسيلة مواصلات . حيث كانت تبني المساكن بعيداً عن مركز المدينة وكان يتم ملء الفراغ بين أذرع هذه النجمة البحرية بالمباني . وبالتالي تجتمع هذه المباني عند محطات القطارات البعيدة عن مركز المدينة.
- ومن هنا استطاع بعض السكان بناء منازلهم في أطراف المدينة وخاصة الطبقة الغنية الذين يملكون وسائل النقل الخاصة ، فزاد حجم بعض المدن وارتقت كثافتها السكانية . أما المباني القديمة التي كانت وسط المدينة فقد سكنتها الفقراء نظراً لرخص قيمة إيجارها . كما أن بعض الحكومات قامت بهدمها لتبني المكاتب الإدارية والحدائق العامة بعد أن طبق على هذه المناطق برامج التخطيط العماني الجديد .

(٢) نظرية الدوائر متعددة المركز :

- تعدد نظرية الدوائر متعددة المركز التي قدمها " بيرجس" عام ١٩٢٥ من أولى المحاولات التي بذلت في التحليل الأيكولوجي لمدن . وقد يطلق على هذه النظرية اسم نظرية المناطق المتمركزة أو نظرية الفرض الحلقي . ويفترض " بيرجس" في هذه النظرية أن نمو المدينة يأخذ شكل سلسلة من الدوائر المتتالية ، وتحتفل كل دائرة أو منطقة في طريقة استخدام الأرض .

► **ويرى " بيرجس" أن المدينة تتبع في نموها شكل خمس حلقات متعددة المركز ومتناصفة إلى حد ما .**

☒ الحلقة الأولى :

- **وتسمى منطقة الأعمال المركزية** وهي منطقة يسهل الوصول إليها من أي نقطة داخل المدينة ، وفيها ترتفع أسعار الأراضي ، وتتركز فيها الأنشطة التي تحتاج إلى موقع مركزي وتحمل أسعار الأرض المرتفعة وتحتل هذه المنطقة ناطحات السحاب ، المحلات التجارية ، والفنادق والمطاعم ، والمسارح ، والمتاجر المتخصصة ، وتنشر فيها ساحة التسوق .

☒ الحلقة الثانية :

- **وهي تحيط بمنطقة الأعمال المركزية** ويطلق عليها اسم منطقة التحول " المنطقة الانتقالية" وتسكنها جماعات ذات مستوى اجتماعي اقتصادي منخفض ، بالإضافة إلى المهاجرين الريفيين .



☒ الحلقة الثالثة :

- وتسمى منطقة سكنى العاملين ، وخاصة الذين يعملون موظفين كتابيين وعمالا في المصنع.
- ☒ الحلقة الرابعة :
 - وت تكون أساساً من " الفيلات " وأحياء الأعمال المحلية.
- ☒ الحلقة الخامسة :
 - وتسمى منطقة الضواحي ، وتقع خارج حدود المدينة ، وعلى امتداد خطوط المواصلات الممتدة من قلب المدينة بشكل نصف قطري ، وهي منطقة سكنية لذوي الدخول المرتفعة ، كما يمكن أن تكون مقرًا لبعض الأحياء المتخصصة مثل : المناطق الصناعية وغيرها .

(٣) نظرية القطاع :

- قدم " هومر هويت " نظرية القطاع عام ١٩٣٩ . وفي إطار هذه النظرية يرى " هويت " أن المدينة الكبيرة مكونة من عديد من القطاعات أكثر من كونها دوائر متحدة المركز كما ذهبت نظرية الدوائر متحدة المركز .
- ووفقاً لهذه النظرية فإن مناطق الإيجار المرتفع تتجه للأطراف الخارجية لقطاع أو أكثر من المدينة . وفي القطاعات الأخرى تمتد مناطق الإيجار المنخفض من وسط المدينة إلى ضواحيها . فتتجه مناطق الإيجار المرتفع مصاحبة لنمو السكان نحو قطاع واحد .
- وتصبح المناطق التي تهجرها جماعات الدخل المرتفع مجالاً لسكن الطبقات ذات المكانة الاقتصادية المنخفضة . وعلى هذا فإن مناطق الإيجار المرتفع تتوارد عادة على الحافة الخارجية لقطاع أو أكثر من حدود المدينة . كما تتوارد المناطق الصناعية على امتداد أودية الأنهر وامتداد المياه . وليست كما ذهبت نظرية الدوائر متحدة المركز حيث أنها تأخذ منطقة دائرة حول المنطقة الرئيسية .

(٤) نظرية النوايا المتعددة :

- نادى بهذه النظرية « هاريس وألمان » وتتلخص في أن هناك عدد من المراكز في كل مدينة لا مركز واحد ، وأن كل مدينة تختلف عن الأخرى في نوع وعدد مراكزها .

➤ ويرجع ذلك إلى ما يلي :

(أ) تحتاج بعض نواحي النشاط في المدينة إلى تسهيلات خاصة ، فحي التجارة القطاعي ينشأ عادة في المراكز التي يتواجد عليها أكبر عدد من الناس ، وهي الميناء ينشأ بجوار البحر ، وهي الصناعة بجوار النهر أو البحر وعند نقط التقاء الطرق أو السكك الحديدية .

(ب) تستفيد بعض نواحي النشاط في المدينة من وجودها في مكان واحد ، فتجمعت تجار القطاعي مثلاً في حي واحد يفدهم جميعاً لأن هذا يسهل على العملاء عملية الشراء .

(ت) تنفر بعض نواحي النشاط في المدينة من بعضها ، فالطبقة الفنية مثلاً تنفر من منطقة الصناعة وتسكن في أبعد مكان عنها .

(ث) لا تتمكن بعض نواحي النشاط في المدينة من تحمل عبء الأرض ذات القيمة المرتفعة في وسط المدينة ، فتجار الجملة مثلاً يبعدون عن وسط المدينة لأنهم يحتاجون لمساحات كبيرة لتخزين بضائعهم .



لأن المنهج **جديد** ..

فحتى الآن لم أنتهي من تنسيق كامل الملزمة ..

راح انتهي منها بإذن الله بعد آخر محاضرة تنزل بالنظام ..

